

**(العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في ظل التوترات
السياسية: دراسة في التبادل التجاري والطاقة والتعاون
الاستراتيجي)**

**Economic Relations between Turkey and Israel
Amid Political Tensions: A Study in Trade
Exchange, Energy, and Strategic Cooperation**

م.م جعفر علي سرحان سلمان

M.M. Jaafar Ali Sarhan Salman

جامعة القاسم الخضراء

رقم الهاتف: ٠٠٩٦٧٨٠١٥١٨٠٧٥

Jaafar-ali@uoqasim.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية، الاعتماد المتبادل، التوترات السياسية

Keywords: Economic relations, Interdependence, Political tensions

الملخص

تعكس العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تداخل السياسة والاقتصاد في الشرق الأوسط، إذ لا يمكن فهم حجم التجارة أو الاستثمار دون مراعاة الديناميات السياسية والتوترات بين البلدين. يظهر التاريخ المشترك أن المصالح الاقتصادية غالبًا ما تتقاطع أو تتصادم مع التحولات السياسية، مما يبرز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الضغوط. تركز الدراسة على تطور العلاقات الاقتصادية، وتأثير الأزمات السياسية على التبادل التجاري، قطاع الطاقة، والسياحة، مع استكشاف إمكانية استمرار التعاون الاستراتيجي رغم التوترات. كما تهدف إلى تقديم إطار تحليلي لفهم شبكة القوى والمصالح بين السياسة والاقتصاد، ومساعدة صناع القرار على تقييم إمكانيات استمرار التعاون أو انهياره.

المستخلص:

تبحث الدراسة في ديناميات العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل ضمن إطار التوترات السياسية المتكررة، من خلال تحليل جدلية التفاعل بين الاعتبارات الجيوسياسية ومحددات المصلحة القومية. وترتكز على قياس أثر الأزمات الدبلوماسية والتحولات في الخطاب السياسي على قطاعات التجارة الخارجية والتعاون الطاقوي والسياحة الاقتصادية، بوصفها مؤشرات على مستوى الاعتماد المتبادل بين الطرفين.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي المدعوم بالمدخل التاريخي والمقارن لتتبع مسار التفاعلات الاقتصادية وتفسير أنماط الاستمرارية والانقطاع فيها. وتخلص إلى أن المصالح الاستراتيجية والبراغماتية الاقتصادية تمثل آلية توازن تحدّ من انعكاسات التوتر السياسي، بما يمنح العلاقة قدرة نسبية على الصمود وإعادة التكيّف في ظل الأزمات.

:Abstract

This study examines the dynamics of economic relations between Turkey and Israel within the context of recurring political tensions, by analyzing the dialectical interaction between geopolitical considerations and determinants of national interest. It focuses on assessing the impact of diplomatic crises and shifts in political discourse on foreign trade, energy cooperation, and economic tourism, as key indicators of the level of interdependence between the two parties.

The study adopts a descriptive-analytical approach supported by historical and comparative perspectives to trace the trajectory of economic interactions and interpret patterns of continuity and disruption. It concludes that strategic interests and economic pragmatism function as balancing mechanisms that mitigate the repercussions of political

tensions, thereby granting the relationship a relative capacity for resilience and adaptation amid crises.

المقدمة

ولاً: أهمية الدراسة: أهمية نظرية: تسهم الدراسة في تطوير الفهم الأكاديمي للعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة العلاقة بين السياسة والتجارة والطاقة، وتوضيح كيفية تأثير التوترات السياسية على التعاون الاقتصادي. والأهمية عملية: تقدم الدراسة إطاراً لصناع القرار لفهم التحديات والفرص في تعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل، وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والاستثمار.

ثانياً: أهداف الدراسة

١. تحليل تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تاريخياً.
٢. دراسة تأثير التوترات السياسية على حجم التبادل التجاري والسياحة الاقتصادية.
٣. تقييم دور قطاع الطاقة في تعزيز التعاون الاقتصادي رغم التوترات السياسية.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

كيف أثرت التوترات السياسية بين تركيا وإسرائيل على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة في مجالات التبادل التجاري والطاقة والسياحة الاقتصادية، وما هي حدود تأثير السياسة على استمرار التعاون الاستراتيجي؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

١. التوترات السياسية تؤدي إلى تقلب حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل.
٢. قطاع الطاقة أقل تأثراً بالتوترات السياسية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
٣. التعاون الاستراتيجي الاقتصادي يمكن أن يستمر جزئياً رغم وجود توترات سياسية.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في اعداد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس كون المشكلة موضع الدراسة من خلال جمع الوثائق الرسمية والتقارير الاقتصادية. والمنهج التاريخي: لتتبع مراحل تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا وإسرائيل.

سادساً: حدود الدراسة

تتشكل اطر وحدود الدراسة من ثلاثة اطر اساسية وهي:

أ- الحدود الزمنية: تركز الدراسة على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل من فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا (٢٠٠٢ وما بعدها)، ومع إيلاء اهتمام خاص بالفترات التي شهدت توترات سياسية بارزة.

ب- الحدود المكانية: يقتصر البحث على نطاق العلاقات الاقتصادية المباشرة بين تركيا وإسرائيل، دون التوسع في علاقات الطرفين مع دول أخرى.
ت- الحدود الموضوعية: يشمل البحث الجوانب الاقتصادية للتعاون، مثل التبادل التجاري، السياحة الاقتصادية، وقطاع الطاقة، مع مراعاة التأثير السياسي على هذه الجوانب، دون التطرق إلى القضايا السياسية العامة أو العسكرية الأخرى باستفاضة.
سابعاً: الهيكلية الدراسة

تنقسم الدراسة الى ثلاث مباحث ولكل مبحث مطلبين وهي:
المبحث الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل
المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي بعد فترات التوتر السياسي
المبحث الثالث: التأثير السياسي والتبادل الاستراتيجي

المبحث الاول : تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل

إن العلاقات التركية الإسرائيلية هي علاقة قوية وثابتة فالحكومات التركية المتعاقبة سواء كانت قومية أو يسارية أو إسلامية، لا تستطيع تجاوز العلاقة مع إسرائيل التي تعد علاقة قائمة على ساس امني اقتصادي وسياسي فمهما تحدثت من توترات في العلاقة فهي تبقى جزء من المساومة التركية لتحقيق منافع اقتصادية من الدول العربية والتلويح بأنه يمكن إن تكون تركيا مع قضايا العرب المركزية وذلك لدفع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بتسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوربي(السويداني، ٢٠١٣، ص١٧).

إن طبيعة العلاقات التركية الاسرائيلية في محيطها الاقليمي المتسم بالتجانس في الخصائص والسمات والمختلف معها في الفكر، أوجد مناخاً مناسباً للتقارب التركي -الاسرائيلي في التوافق الأهداف التي تسعى كلا الدولتين لتحقيقها على الساحتين الاقليمية والدولية كانت تركيا تطمح دوماً لأن تكون قوة اقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة، وإن اندلاع حرب الخليج الثانية وانطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل وقرت لها الظروف المناسبة لأن تتابع هذا الدور من خلال اقامة علاقات وثيقة مع اسرائيل ، ليس على المستوى السياسي فحسب بل وعلى المستويات الأخرى الاقتصادية والثقافية والفكرية (العدوان، ٢٠٠٢، ص١٠٣).

المطلب الاول : الاتفاقيات الاقتصادية التركية الاسرائيلية قبل حكومة حزب التنمية والعدالة

اولاً: اتفاقية التجارة الحرة لعام ١٩٩٦

هدفت اتفاقية التجارة الحرة لعام ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري تدريجياً، عبر إزالة القيود والحواجز الجمركية، وتوسيع التجارة في السلع والخدمات، ومنع فرض رسوم جديدة، مع التوجه نحو مزيد من تحرير التجارة، خصوصاً في المنتجات الزراعية ذات الاهتمام المشترك (عكاشة، وآخرون، ٢٠١٣، ص ١١).

ثانياً: اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام ١٩٩٧.

سعت هذه المعاهدة بين تركيا وإسرائيل، لتجنب الازدواج الضريبي، رغبة منهما بتوثيق التعاون الاقتصادي بينهما، وتعزيزه عن طريق إبرام اتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال، وتسري أحكام الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما، وتسري هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل ورأس المال المفروضة باسم دولة متعاقدة أو سلطاتها أو وحداتها الإدارية الإقليمية، بصرف النظر عن الطريقة التي فرضت بها (عباس، وآخرون، ٢٠١٤، ص ٦٧).

ثالثاً: اتفاقية الاستثمار الثنائي عام ١٩٩٨

هدفت اتفاقية الاستثمار الثنائي لعام ١٩٩٨ إلى إزالة العوائق أمام تنمية العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، وتعزيز حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بما يحقق منفعة مشتركة للطرفين. وقد أولى الجانبان أولوية لتفعيل الاتفاقية من أجل تعميق التعاون الاقتصادي، وتوسيع فرص الاستثمار، وفتح مجالات جديدة أمام الشركات والمستثمرين في كلا البلدين، بما يعزز التشابك بين الاقتصادين ويسهل النفاذ إلى الأسواق.

وجاء هذا التوجه في سياق أزمة اقتصادية حادة شهدتها تركيا منتصف التسعينيات، حيث بلغ عجز الموازنة نحو ١٢٩ ترليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥، وارتفع معدل التضخم إلى حوالي ١٥٠٪، فيما تراجع متوسط دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولارات إلى نحو ١٩٢ دولاراً سنوياً. وفي ظل هذه الظروف، رأت أنقرة أن توسيع التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، سواء عبر اتفاقية التجارة الحرة أو اتفاقية الاستثمار، يمكن أن يسهم في تحسين أدائها الاقتصادي وتعزيز موقعها التفاوضي أمام مؤسسات التمويل الدولية، مستفيدة من البعد الاستراتيجي للعلاقات الإسرائيلية-الأميركية (الرشدان، ١٩٩٨، ص ٣٨).

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية ٢٠٠٢م
٢٠١٠.

لم يكن تولي "حزب العدالة والتنمية" للحكم في تركيا منذ ٢٠٠٢، برئاسة "رجب طيب أردوغان"، خبراً سعيداً في إسرائيل، في ضوء المواقف السياسية المتباعدة بينهما، لكن الجانبين على ما يبدو

ارتأيا القفز عن هذه التباينات السياسية، والانطلاق نحو تطوير العلاقات الاقتصادية، وقد شهد عام ٢٠٠٥ زيارة "أردوغان" إلى إسرائيل، ودعا لإقامة سوق تجاري عربي/ إسرائيلي بالمنطقة، وحضر معه وفد اقتصادي مكون من ٢٠٠ رجل أعمال تركي، كبدية لعلاقات تجارية تركية إسرائيلية كبرى، وتوقع الجانبان أن تنمو العلاقات الاقتصادية بينهما في ظل النمو الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والدبلوماسية (ابوفياض محمد، ٢٠٠٥).

أظهر التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل حالة من التوازن النسبي، إذ بلغت قيمة الصادرات والواردات المتبادلة نحو ٢.٥ مليار دولار لكل منهما، وهو ما يعكس تقاربا في الميزان التجاري بين الطرفين. وقد شجّع هذا التوازن القطاعين العام والخاص على السعي للحفاظ على استمرارية العلاقات الاقتصادية. وفي هذا الإطار، طرحت إسرائيل تصورات أولية لتوسيع التعاون ليشمل مشروعات استراتيجية، من بينها نقل المياه العذبة من تركيا، إضافة إلى مجالات الكهرباء والغاز والنفط (يوال، شوريتس، ٢٠١٤).

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، بلغ متوسط الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا نحو ١.٥ مليار دولار سنوياً، مقابل واردات تقارب مليار دولار، فيما وصل حجم التبادل التجاري إلى نحو ٢.٦ مليار دولار سنوياً. وفي موازاة ذلك، طرحت إسرائيل خططا لتوسيع التعاون ليشمل مشاريع استراتيجية في مجالات المياه والكهرباء والغاز والنفط. كما بلغت قيمة المشاريع العسكرية المشتركة نحو ١.٨ مليار دولار، وهي نسبة مرتفعة قياسا بحجم التبادل التجاري بين البلدين آنذاك (شوقي، ايهاب، ٢٠١٣).

"تجاد بوكسيل"، مدير التصدير في شركة "ناكسان بلاستيك"، إحدى الشركات التركية المنتجة لبلاستيك التعبئة في "غاز يانتيب" جنوب شرق تركيا التي استودرت ما قيمته ٤٠ مليون دولار من كيماويات البلاستيك من إسرائيل عام ٢٠٠٩، أكد أن المبيعات من إسرائيل لم تتراجع رغم أن المواجهة الأخيرة معها في ٢٠١٠ ألحقت ضررا نفسيا بالدولتين، وبات زبائنه الإسرائيليون يشعرون بالقلق تجاه السفر الى تركيا، لكن العقود بقيت على حالها دون إلغائها، وشركته لم تعلق خططها لإنشاء مصنع في إسرائيل، في ظل الحوافز الكثيرة للتجارة مع إسرائيل، كالتقارب الجغرافي والمفاهيم المشتركة (بيليفسكي، دان، ٢٠١٠).

بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا ذروته في ٢٠٠٨ عند ٣.٥ مليار دولار، ثم تراجع بنسبة ٢٨٪ في ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية، قبل أن يسجل ارتفاعا بنسبة ٢٤٪ في الربع الأول من ٢٠١٠، ليصل إلى ٧٥٣ مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (الجزيره نت، ٢٠١٠).

وشهدت العلاقات الاقتصادية ارتفاعاً متزايداً بين تركيا وإسرائيل منذ عام ٢٠١٠، فقد وصل تبادلها التجاري عام ٢٠١١، بقيمة ٤ مليارات دولار، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية لتركيا ١،٨ مليار دولار، مرتفعة بـ ٣٤٪، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ٢،٢ مليار دولار، مرتفعة بـ ٢٢٪ عما كانت عليه عام ٢٠١٠ (محارب، محمود، ٢٠١٢).

وأكد معهد الصادرات الإسرائيلي أن واردات إسرائيل من تركيا تزيد على صادراتها لها، وتعتبر المنتجات الكيماوية أكثر ما تصدره إليها، فيما تعد المعادن الأساسية أكثر ما تستورده منها، ووصل حجم التبادل التجاري بينهما لمستوى ٣.٥ مليار دولار، وانخفض لـ ٢.٥ مليار دولار، عقب حرب غزة ٢٠٠٨، حيث انخفضت الصادرات الإسرائيلية لتركيا بمعدل ٣٣٪، فيما انخفضت صادرات تركيا لإسرائيل بنسبة ٢٤٪ (دويتشه فيلا الإخباري الألماني، ٢٠١٢).

تشير المعطيات إلى أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا اتسمت نسبياً بالاستقرار والديمومة مقارنة بالعلاقات الأمنية والسياسية. فقد ارتفع حجم التجارة البينية من ٤٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٢.١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، واستمر متوسط النمو السنوي للتبادل التجاري عند ١٤.٦٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، قبل أن تظهر بدايات التوتر والاضطراب في العلاقات لاحقاً.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي بعد فترات التوتر السياسي

المطلب الأول: حجم التبادل التجاري بين البلدين

تفاقم التوتر في العلاقات السياسية التركية-الإسرائيلية منذ ٢٠١٠ بعد هجوم إسرائيل على سفينة مرمرة، واستمر في أعوام لاحقة، مثل أغسطس ٢٠١٣ حين اتهم أردوغان إسرائيل بالضلوع في الانقلاب على محمد مرسي، ويناير ٢٠١٥ بعد تصريحات أردوغان حول نيتها ومسيرة مكافحة الإرهاب في باريس. ومع ذلك، ظل النشاط التجاري بين البلدين مستقرًا نسبياً رغم بعض التأثير المحدود. وأكد محافظ بنك إسرائيل المركزي السابق، ستانلي فيشر، أن قطع العلاقات التجارية مع تركيا سيكون له أثر سلبي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً لأهمية تركيا كسوق رئيسية في المنطقة، بما فيها اقتصادات الخليج العربي (فيشر، جريدة السفير اللبنانية، ٢٠١١).

لكن الناظر لهذه المرحلة التاريخية التي أعقبت التوتر السياسي، يشير إلى إسرائيل حلت في المرتبة الثانية ضمن قائمة أكثر الدول المصدرة للديزل إلى تركيا، وبلغت وارداتها منه ٢.٢ مليون طن أوائل ٢٠١٥، بنسبة ارتفاع بلغت ٧١٪ عن ٢٠١٣، وبلغت قيمتها ١.٨ مليار دولار (الوان، لثيل، ويللا الإخبارية، ٢٠١١).

والإشارة مهمة إلى الحديث حول تركيز قطاعات التصدير الرئيسة لتركيا في القضايا التالية: المواد الكيماوية، البلاستيك، المطاط، والإلكترونيات، أمّا قطاعات الاستيراد الرئيسة فتشمل:

المعادن، المنسوجات، السيراميك، ومنتجات الزجاج والسيارات، كما تحل الأدوية والمنتجات الكيماوية في المركز الأول من قائمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، بفضل شركتين عملاقتين هما: "تيفاع" للأدوية، و"خيل" لإنتاج المواد الكيماوية (داني، تسميت، ٢٠١٤).

وأعلن القنصل الإسرائيلي في اسطنبول "شاي كوهين" عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بنسبة ٣٠٪ خلال العامين الأخيرين ٢٠١٣-٢٠١٤ ليصل ٥.٥ مليار دولار، ما يعني أن علاقات البلدين وصلت الأفضل (يوفال، سيكور مموكد، ٢٠٠٩).

شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل طفرة ملحوظة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، حيث تضاعفت الصادرات التركية إلى إسرائيل من ١.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ لتصل إلى نحو ٢.٩٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ بزيادة ٩٤.٣٪، بينما قفزت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا من ١.١ مليار دولار إلى ٢.٧ مليار دولار، مسجلة نموًا قياسيًّا بنسبة ١٤٦.٤٪. وعزز هذا النشاط التجاري المرتفع مكانة إسرائيل كثامن عشر دولة مصدرة إلى تركيا في ٢٠١٢ لتصبح في المرتبة الخامسة عشرة عام ٢٠١٤. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٤.٨٥ مليار دولار نهاية ٢٠١٣، بزيادة ٣٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٢، مدفوعًا بارتفاع الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٧٦٪ والصادرات التركية بنسبة ١٣٪ (موقع النيل الاخباري، ٢٠١٤).

وقد بدأ الاستخدام التركي للموانئ الإسرائيلية البديلة لنظيرتها السورية أواسط عام ٢٠١٣، حيث تحولت الصادرات التركية إلى الأردن والعراق لاستخدام تلك الموانئ، عقب توقف مرور الشاحنات التركية المحملة بالبضائع عبر الأراضي السورية، وقد مرت شاحنات تحمل لوحات ترخيص تركية بشوارع شمال إسرائيل، من مدينة حيفا حيث ترسو السفن، والتوجه إلى معبر الشيخ حسين بين إسرائيل والأردن في الأغوار، ويتراوح عددها بين ٥٠-١٥٠ شاحنة تصل حيفا، وترسو في مينائها، ثم تسير مسافة ٨٠ كيلومترا إلى معبر جسر الشيخ حسين ودخول الأراضي الأردنية، أو بالعكس من الأردن لميناء حيفا، ثم شحنها بالعبّارات إلى تركيا (هارتس، عربي ٢٠١٣، ٤٨).

المطلب الثاني: السياحة الاقتصادية المتبادلة

دفع الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية أواسط ٢٠١٠، لحدوث انخفاض في الحركة السياحية الإسرائيلية إلى تركيا، بنسبة ٩٠٪ في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، واقتصر السياح على ١١٠ آلاف في ٢٠١٠، و٧٩ ألفًا في ٢٠١١، و٨٤ ألفًا في ٢٠١٢. ومقابل تناقص أعداد السياح الإسرائيليين إلى تركيا عقب اندلاع أزمة سفينة مرمرة، حصل تزايد تدريجي في أعدادهم بنسبة ١٢٥٪، من ٨٣٧٤٠ إلى ١٨٨٦٠٨ بين ٢٠١٢-٢٠١٤، ورغم أن هذا لا يزال بعيدا

عن نصف مليون سائح إسرائيلي توافدوا لتركيا عام ٢٠٠٨، لكنه يؤشر على إمكانية تزايد الأعداد، ولذلك وقع وزير المواصلات الإسرائيلي السابق "يسرائيل كاتس" على اتفاقية مع أنقرة، تتيح استئناف الرحلات الجوية للشركات الإسرائيلية إليها (كاتس، المصدر الإسرائيلي، ٢٠١٣). شركات سياحية إسرائيلية ذكرت في شهر آب/أغسطس من عام ٢٠١٥، أن هذه المرحلة شهدت ارتفاعاً في معدلات سفر الإسرائيليين إلى تركيا بغرض السياحة والترفيه، حيث أقلعت من مطار بن غوريون ١٣ رحلة طيران، تضم ٢٥٠٠ سائح إسرائيلي لمدينة أنطاليا الساحلية التركية، متوقعة أن تشهد الفترة القادمة تحسناً ملحوظاً في العلاقة التركية الإسرائيلية، بناء على معطيات قطاع السياحة (أحرونت، بوابة الهدف، ٢٠١٥).

وتشير البيانات التركية والإسرائيلية لزيادة أعداد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بنسبة قدرها ٢٦٩٪ مقارنة مع شهر سبتمبر عام ٢٠١٤، التي شهدت انخفاض عددهم في أعقاب حرب غزة ٢٠١٤، ووقف الرحلات الجوية من تركيا إلى إسرائيل، وما لبث أن ارتفع هذا الإقبال السياحي الإسرائيلي على تركيا في يوليو/تموز ٢٠١٥ إلى ١٧٢ ألفاً، بزيادة ٣٠٪ مقارنة بالشهر نفسه من ٢٠١٤ (وكالة روتر، ٢٠١٥).

تصدرت السياحة القطاعات المستعيدة من تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية، حيث ارتفع عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا إلى ١٦٥ ألفاً عام ٢٠١٣، بزيادة ٩٦٪ عن ٢٠١٢، بعد أن كان العدد ١٠٠ ألف عام ٢٠١٠ وتراجع إلى ٧٩ ألف عام ٢٠١١. وتتصدر شركة الخطوط الجوية التركية نقل المسافرين بين البلدين، بينما حلت شركة "بيجاسوس" في المرتبة السابعة، مع استعداد شركات الطيران الإسرائيلية لتسيير رحلات مباشرة صيف ٢٠١٦ بعد انقطاع دام ست سنوات (العربي الجديد، ٢٠١٤).

المبحث الثالث: التأثير السياسي والتبادل الاستراتيجي

المطلب الأول تأثير التوتر السياسي على العلاقات الاقتصادية

شهدت العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية توتراً سياسياً منذ ٢٠٠٦، بعد رفض تركيا للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة واستقبالها خالد مشعل من حركة حماس. تصاعد التوتر بشكل أكبر عقب أحداث بارزة، أبرزها الحرب الإسرائيلية على غزة بين ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩، حيث وصفها أردوغان بأنها عدوان سافر، فيما شدد وزير الخارجية التركي علي باباجان على ضرورة مناقشة شروط وقف إطلاق النار قبل أي زيارة لإسرائيل (الطائي، ٢٠١١، ص ٤).

المنافرة بين "أردوغان" والرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريس" في مؤتمر دافوس عقب انتهاء حرب غزة يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٩، حيث خاطبه بالقول: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما

تقوله، لأن عددا كبيرا من الناس قد قتلوا، ومن الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة(مختار، محمود، شبكة الاعلام العربي، ص١).
في ٣ مايو ٢٠١٠، شنت إسرائيل هجوماً على سفن كسر الحصار التركية المتجهة إلى غزة، ما أدى إلى مقتل تسعة أتراك على متن سفينة مرمرة. ووصف أردوغان العملية بأنها "إرهاب دولة"، محذراً من اختبار صبر تركيا، بينما أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو تأييده للعملية (ليندن شتراوس، ٢٠١٠، ص١٣).

ردت تركيا على حادث الاعتداء باتخاذ عدة إجراءات، شملت استدعاء السفير التركي في تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مشتركة، ودعوة مجلس الأمن وحلف الناتو لاجتماعات طارئة، وإلغاء مشاركة منتخب الشباب لكرة القدم في إسرائيل، ومقاطعة مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للترويج السياحي في أكتوبر ٢٠١٠. كما اشترطت أنقرة لاستعادة العلاقات الطبيعية تقديم اعتذار رسمي، دفع تعويضات، وتشكيل لجنة تحقيق دولية (ممدوح احمد، ٢٠١٠، ص٥٣).

على الرغم من الأزمة الدبلوماسية منتصف ٢٠١٠، لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، بل ارتفعت التجارة بنسبة ١٩٪ منذ ٢٠٠٩، ليصل حجم التبادل التجاري إلى نحو ٥.٧ مليار دولار نهاية ٢٠١٤ (سينان، واخرون، ٢٠١٥، مجلة الشؤون الخارجية).

شهدت الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ نموًا في التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا ليزيد عن ٤ مليارات دولار سنويًا، حيث شكلت السيارات نحو ٤٥٪ من واردات إسرائيل، بينما كانت واردات تركيا تركز على الوقود المصفى والسلع المدنية مثل المنسوجات ونظم الري بقيمة ٣ مليارات دولار. ويعمل في تركيا نحو ٢٥٠ شركة إسرائيلية باستثمارات تقارب ٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى شركات في مشاريع زراعية مثل مشروع "الغاب"، الذي تستفيد فيه تركيا من الخبرة الإسرائيلية (العبيدي، ٢٠١٣).

أطلق تركيا مشروع الغاب عام ١٩٩٢ كبرنامج استراتيجي يعد المصدر الرئيسي للمياه في البلاد، ويشمل ٢٢ سدًا و ١٩ محطة كهربية ومشاريع متعددة في الزراعة والصناعة والري والمواصلات والاتصالات. يغطي المشروع ثماني محافظات ويُعد الأكبر عالميًا من حيث المساحة، مع توفير ٨.٥ مليون هكتار للزراعة المروية، أي نحو ١٩٪ من الأراضي المروية في تركيا، بالإضافة إلى خلق ١٠٦ آلاف فرصة عمل في المناطق ذات الغالبية الكردية (الدليمي، ١٩٩٩، ص٣٨).

وقد أعلن الرئيس "الإسرائيلية-أريئيل شارون" خلال لقائه مع وزير الطاقة التركي "زكي جاكان" عام ٢٠٠٢، تطبيق عقد وقع عام ٢٠٠٠ مع تركيا تشتري إسرائيل بموجبه ٥٠ مليون متر مكعب من مياه تركيا على مدى ٢٠ عاماً، وقررا تشكيل لجنة تكلف بنقل المياه، حيث تسعى إسرائيل للحصول على مياه من نهر "مناوغات" التركي الذي يصب في البحر المتوسط قرب مرفأ انطاليا جنوب تركيا، وقد شيدت تركيا في هذا المكان العديد من المنشآت التي تتيح تصدير ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا عبر سفن صهريج (الفرنسية، ٢٠١٥).

ووفقاً لمعطيات وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، فإن تركيا احتلت المرتبة السادسة في قائمة صادرات إسرائيل لدول العالم، ضمن هذه المرحلة التاريخية قيد الدراسة ٢٠٠٢-٢٠١٠، وأشار الناطق بلسان الوزارة "باراك غرانوت" أن حجم التبادل التجاري بينهما شهد تطوراً هائلاً، وارتفع من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣.١ مليارات دولار عام ٢٠١٠، وبلغ حجم صادرات تل أبيب إلى أنقرة ١.٢٥ مليار دولار (الرننيسي، محمود، ٢٠١٥).

المطلب الثاني التبادل في مجال الطاقة (الغاز الطبيعي)

برزت قضية الغاز الطبيعي كعنصر محوري في مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية، بعد اكتشاف إسرائيل لمصادر جديدة وسعيها لتصديرها عبر أنابيب تمر بأراضي تركيا. وفتحت مشاورات مبدئية بين البلدين بشأن النقل، إلا أن التكلفة العالية لتطوير حقل لفيتان والحواجز السياسية جعلت المشروع صعب التنفيذ. وفي فبراير ٢٠١٣ عرضت إسرائيل مد خط أنابيب إلى جنوب تركيا لتسويق الغاز إلى أوروبا، لكن تركيا لم ترد بسبب التوتر في العلاقات الثنائية (الجزيرة نت، ٢٠١٣).

في سبتمبر ٢٠١٣، اقترحت شركة تركاس التركية مد خط أنابيب من حقل لفيتان إلى جنوب تركيا بتكلفة ٢.٥ مليار دولار، لنقل ١٦ مليار م³ من الغاز، رغم المخاطر السياسية الناجمة عن توتر العلاقات الإسرائيلية-التركية. كما أجرت شركات تركية أخرى، منها زورلو الشريك في محطة "دوراد" في عسقلان، محادثات بشأن بيع الغاز وبناء الخط (الخطاف، ٢٠١٤).

حاولت إسرائيل إغراء تركيا بأسعار مخفضة لموافقتها على تمرير أنابيب الغاز من حقل لفيتان إلى أوروبا، حيث كان من المتوقع أن يبدأ الإنتاج عام ٢٠١٧، لكن التوتر السياسي بين البلدين تسبب في خسارة إسرائيل صفقة كبرى بمئات المليارات نتيجة اعتمادها على تركيا لتصدير الغاز من المنطقة الاقتصادية الخاصة شرق البحر المتوسط. ومع ذلك، شهدت السنوات الخمس الأخيرة نموًا مضاعفًا في العلاقات التجارية، وأصبحت إسرائيل أكبر مصدر للنفط إلى تركيا،

حيث ارتفع استيراد النفط إلى ٢٥٥ ألف طن بمعدل ٤٢٪ شهرياً، مع شراء مستمر للديزل والديزل الحيوي والمازوت عبر شركات التوزيع التركية (التركية، ٢٠١٤).
كان ملفتاً أن يعتبر وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شتاينتس" أن تطبيع العلاقات مع تركيا له أهمية كبيرة سواء لتطوير حقل "ليفيتان"، أو إعادة شركات الطاقة العالمية لإسرائيل للبحث عن حقول غاز جديدة، حيث سيكلف تطوير الحقل الذي تقدر احتياطياته بما يصل ٦٢٢ مليار متر مكعب ما لا يقل عن ستة مليارات دولار، وسيبدأ إنتاجه في ٢٠١٨-٢٠٢٠ (عبدالله، وكالة رويترز، ٢٠١٥).

الاستنتاجات:

١. تفوق الاعتبارات الاقتصادية على السياسية نسبياً: أظهرت التجربة أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل حافظت على قدر من الاستمرارية رغم التوترات السياسية المتكررة، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والغاز والسياحة.
٢. مركزية قطاع الطاقة: يشكل الغاز الطبيعي محوراً رئيساً للتعاون المحتمل، إذ تمثل الموارد المكتشفة وخيارات نقلها عبر خطوط الأنابيب عامل جذب اقتصادي يتجاوز أحياناً الاعتبارات السياسية.
٣. المصالح الاقتصادية كعامل توازن إقليمي: يوفّر التبادل التجاري المتوازن نسبياً بين الطرفين قاعدة مصلحة مشتركة تسهم في الحد من انعكاسات الأزمات السياسية على التعاون الاقتصادي.
٤. مرونة التجارة والسياحة: أثبتت مؤشرات التجارة وحركة السياحة قدرة على التعافي التدريجي بعد الأزمات، ما يعكس مرونة النشاط الاقتصادي مقارنة بتقلبات المواقف السياسية.
٥. دور القطاع الخاص: أسهمت الشركات والاستثمارات الخاصة في الحفاظ على زخم العلاقات الاقتصادية، بما يعكس درجة من الاستقلال النسبي للنشاط الاقتصادي عن التوترات السياسية المباشرة.
٦. قيود سياسية على المشاريع الاستراتيجية: رغم وجود فرص واسعة للتعاون، فإن تنفيذ مشاريع كبرى، مثل خطوط أنابيب الغاز، يظل رهيناً بالاعتبارات السياسية التي قد تعرقل أو تؤخر إنجازها.

المصادر



١. السويداني، حامد محمد، العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس ٢٠٠٩م، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مجلة دراسات اقليمية، عدد (٢٨)، ٢٠١٣م ص١٧.
٢. الطائي ، سناء عبدالله عزيز ، موقف تركيا من الحصار الإسرائيلي على غزة، أوراق إقليمية، العدد (٣٧) ، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ٢٠١١) ، ص٤.
٣. الرشدان، عبد الفتاح، العلاقات العربية - التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٨، مجلد (٢٦)، العدد (٣)، ص٣٨.
٤. الدليمي، علي عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، السنة الثانية، ١٩٩٩ ، ص٣٨.
٥. العدوان، مصطفى عبد الكريم، اثار الشراكة الاستراتيجية بين تركيا واسرائيل على الدول العربية المجاورة، مجلة دراسات دولية، العدد ١٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠٠٢، ص ١٠٣.
٦. عكاشة، سعيد، محمد عبد القادر، العلاقات التركية - الإسرائيلية من التحالف على الصدام، كراسات إستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١١.
٧. عباس، سامح، الغريب احمد، العدالة والتنمية وسياسته الخارجية، ٢٠١٤م، ص٦٧.

Reference

- 1.Al-Suwaidani, Hamed Mohammed, "Turkish-Israeli Relations after the 2009 Davos Conference," Regional Studies Journal, Issue (28), .Regional Studies Center - University of Mosul, 2013, p. 17
- 2.from the Israeli موقف Al-Taie, Sanaa Abdullah Aziz, "Turkey's Blockade on Gaza," Regional Papers, Issue (37), Regional Studies Center .- University of Mosul, 2011, p. 4
- 3.Al-Rashdan, Abdel Fattah, "Arab-Turkish Relations in a Changing World," Journal of Social Sciences, Vol. 26, No. 3, 1998, p. 38.
- 4.Al-Dulaimi, Ali Abdul Hadi, "Turkish-Israeli Economic Relations and Their Impact on Arab Economic Security," Bayt al-Hikma, .Second Year, 1999, p. 38
- 5.Al-Adwan, Mustafa Abdul Karim, "The Effects of the Strategic Partnership between Turkey and Israel on Neighboring Arab States,"

International Studies Journal, Issue 15, Center for International Studies -
University of Baghdad, December 2002, p. 103

6.Okasha, Saeed; Mohammed Abdel Qader, Turkish–Israeli
Relations: From Alliance to Confrontation, Strategic Notebooks, 2013, p.
.11

7.Abbas, Sameh; Al-Gharib, Ahmed, The Justice and Development
Party and Its Foreign Policy, 2014, p. 67

المجلات والمراجع

١. أبو فياض، محمد، (٢ مايو، ٢٠٠٥). أردوغان يزور إسرائيل لإصلاح العلاقات، ٢ مايو
٢٠٠٥، الوسط البحرينية: <http://www.alwasatnews.com>.

٢. ممدوح، احمد، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل ١٩٩٦-٢٠٠٩ م، المركز
الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٣.

٣. يوآل، شوريتس، تركيا، تركيا أحد المصادر الهامة لاستيراد السيارات لإسرائيل، ٢٢ تموز،
٢٠١٤ م: <http://www.thecar.co.il>.

٤. شوقي، ايهاب، العلاقات التركية الاسرائيلية، ٢٢/مارس، ٢٠١٣ م، شبكة الأخبار العربية:
<http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=65433#.VnepOuxViko>

٥. بيليفسكي، دان، تركيا وإسرائيل، التعاون مستمر، ٢٠١٠ م، صحيفة نيويورك تايمز:
<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=66294>

٦. فتايل، يوسي، التجارة التركية الإسرائيلية على المحك، ٨ يونيو، ٢٠١٠، الجزيرة نت:
<http://www.aljazeera.net>.

٧. محارب، محمود، العلاقات الإسرائيلية-التركيّة في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، ٢١ نوفمبر،
٢٠١٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <http://dohainstitute.org>.

٨. الملائكة، ملهم، إسرائيل وتركيا أزمة سياسية قد تهز العلاقات الاقتصادية، ٢١ يونيو، ٢٠١٢،
دويتشه فيلا الإخباري الألماني: <http://www.dw.com/ar>.

٩. فيشر، ستانلي، الأزمة مع تركيا ستكلفنا غالياً، ٢٠١١ م، جريدة السفير اللبنانية:
<http://assafir.com>.

١٠. ألون، ليئيل، زي ما شنشأر، يخسي إسرائيل تركيا، تمونات همتصاف (ترجمة): هذا ما تبقى
من علاقة اسرائيل وتركيا، صورة الوضع، ٢٠١١ م/موقع ويللا الإخباري:
<http://news.walla.co.il>

١١. داني، تسميت ، حيرم عل تركيا؟ هسخر عم يسرائيل بسيء (ترجمة) : مقاطعة تركيا؟
التجارة مع إسرائيل في الذروة، ٢٠١٤م، يديعوت أحرونوت:
./http://www.ynet.co.il/articles
١٢. يوفال، بوستون ، يرخ هادبش يستيم، تركيا كفار لو تسريخا يسرائيل، (ترجمة) : انتهاء
شهر العسل، تركيا لا تحتاج إسرائيل، ٢٠٠٩م، سيكور مموكاد:
. http://sikurmemukad.com
١٣. التركية، صحيفة يورت ، التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يحقق رقما قياسيا جديدا،
٢٠١٤م، موقع النيل الإخباري: http://www.nile.eg
١٤. هآرتس، بديلا عن سورية: إسرائيل تتحول إلى ممر بري من وإلى تركيا، ٢٠١٣م، عرب ٤٨:
. http://www.arab48.com
١٥. كاتس، يسرائيل ، إسرائيل تجدد رحلاتها الجوية إلى تركيا، ١٨/٢/٢٠١٣م، المصدر
الإسرائيلي: http://he.al-masdar.net
١٦. أحرونوت، يديعوت، السياحة الإسرائيلية لتركيا في ازدياد، ٢٠١٥م، بوابة الهدف:
. http://hadfnews.ps/post/6451
١٧. رويتر، وكالة، عبد الله الثني يتهم تركيا بدعم الجماعات الإسلامية، ٢٧، فبراير، ٢٠١٥م،
دويتشه فيله: http://www.dw.com/ar
١٨. العربي الجديد ، البنزنس التركي الإسرائيلي، لا يعرف العواطف ولا السياسة. (٢٦ فبراير،
٢٠١٤م): http://www.alaraby.co.uk/economy/2014/2/26
١٩. مختار ، محمود ، هل تعصف مذبحة (أسطول الحرية) بالعلاقات التجارية التركية
الإسرائيلية، شبكة الأعلام العربية ، ص ١.
٢٠. ليندن شتراوس، غاليا، سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاساتها على إسرائيل ، معهد
أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، ٢٠١٠م، ص ١٣.
٢١. سينان، وإيكيم، كيميل كيرسيكيل، الدبلوماسية التجارية بين إسرائيل وتل أبيب، مجلة الشؤون
الخارجية ، ٦ ايار، ٢٠١٥م: https://www.foreignaffairs.com
٢٢. العبيدي، اميرة، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية ٢٠١٠-٢٠١٣،
مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل: http://regionalstudiescenter
٢٣. الفرنسية، وكالة الأنباء، مؤتمر الأمن في ميونيخ: تركيا تتسحب بسبب مشاركة اسرائيل،
النهار اللبنانية ٦ فبراير، ٢٠١٥: http://www.annahar.com/article/212086



٢٤. الرنتيسي، محمود ، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥م: <http://studies.aljazeera.net> .
٢٥. الجزيرة نت، إسرائيل تعرض مد خط غاز إلى تركيا، ٢٠١٣:
[/http://www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
٢٦. الخطاف، سليمان ، داعيات اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، ٢٠١٤ن، العربية نت: [/http://www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net) .
٢٧. التركية، صحيفة يورث ، التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يحقق رقما قياسيا جديدا، ٢٠١٤م، موقع النيل الإخباري: <http://www.nile.eg> .
٢٨. رويتر، وكالة، عبد الله الثني يتهم تركيا بدعم الجماعات الإسلامية، ٢٠١٥م، دويتشه فيله:
<http://www.dw.com/ar> .